

دراسة بعنوان:

مصادر مخاطر التعامل مع المصارف الإسلامية وكيفية تفاديها من وجهة نظر العميل
والخبراء الماليين

(دراسة تطبيقية على عينة من عملاء نوافذ الصيرفة الإسلامية)

مقدم من أ _ إسماعيل محمد الطوير / استاذ بجامعة المرقب كلية الاقتصاد والتجارة/ ليبيا

البريد الإلكتروني m_s_201475@yahoo.com

مقدمة:

تقوم فكرة العمل المصرفي في الشريعة الإسلامية على مبدأ التقاء رأس المال مع الشريك بالجهد وهذه الفكرة مستمدة من نظرة الشريعة الإسلامية لطبيعة العلاقات التعاقدية بين المال والعدل بالمشاركة دون الاقتراض بالفائدة المحرمة شرعاً وبما أن ذلك يتطلب هندسة مالية تتمكن من المحافظة على أموال المتعاملين مع المصارف الإسلامية لكي تتمكن المصارف الإسلامية من عملية استقطاب الأموال بغرض الدخول في عمليات استثمارية والهندسة المالية في المصارف الإسلامية هي إحدى الخطوات العملية في المحاولة لتوجيه المبادئ إلى برامج، وإيجاد الأدعية الشرعية لنشاط المسلم الاقتصادي، وبعيداً عن المؤسسات الربوية التي تتحكم بتصرفاته التي تنغص عليه حياته باستغلال ثروته لغير صالحة وليس لصالح المجتمع بل لصالح مؤسس تلك المؤسسات الربوية، وحيث أن المصارف الإسلامية تتعرض إلى العديد من المخاطر التي تعيق في تحقيق أهدافها الأمر الذي دعانا إلى أن نولي اهتماماً لهذه المشكلة والبحث عن مصادر تلك المخاطر ومعرفة مدى تأثيرها على عملية العائد الخاص بتلك المصارف.

* مشكلة الدراسة:

هناك العديد من الدراسات تهتم بعمليات تقادي المخاطر بالنسبة للمصارف الإسلامية ولكن كان ذلك من وجهة نظر المصارف، أما هذا البحث يركز على تقادي المخاطر من وجهة نظر العميل لأن العميل قد يقع في شرك المخاطر نتيجة لإهمال المصارف في صرف الأموال وإهمال كيفية استثمارها بشكل جيد. وهذا ما دعانا نولي هذه المشكلة اهتماماً حيث قمنا بدراسة الموضوع حتى نعلم العملاء على موضوع كيفية تقادي المخاطر، وكذلك معرفة مصادرها ويمكن صياغة المشكلة في التساؤلات التالية.

1- ما هي مصادر المخاطر التي تواجه العميل مع المصارف الإسلامية أثناء عملها؟

2- ما هي الإجراءات التي ينصح باتباعها لتقادي تلك المخاطر؟

فرضيات البحث:

H1- أن المخاطر التي تواجه العميل في المصارف الإسلامية أثناء عمله لها تأثير مباشر على العملاء مع المصارف؟

H0- أن المخاطر التي تواجه العميل في المصارف الإسلامية أثناء عملها ليس لها تأثير على العملاء مع المصارف؟

أهمية البحث:

توسيع مدارك العاملين بالمصارف وإثراء فكرهم عن موضوع المخاطر لعله يسوغها في التشغيل إلى التخصيص في هذا المجال ومحاولة لسد القصور الذي تعاني منها الدراسات الاقتصادية والمصرفية باعتبارها تهتم بموضوع تأثير المخاطر المصرفية بشكل كافي. كما تعتبر عين المصارف الإسلامية بأهمية المخاطر المصرفية وأثرها على العملاء مع تلك المصارف. وتهتم هذه الدراسة بالبيئة التي تعمل بها المصارف الإسلامية والاستفادة من النتائج والتوصيات المتحصل عليها من هذا البحث في تقليل من المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف الإسلامية بحيث لا يباثر العميل.

منهجية الدراسة :

لقد قمنا بعملية البحث الوصفي لأننا تطرقنا لحالة وصف ظاهرة معينة يستخدم التحليل الإحصائي في الجانب العملي حيث أننا قمنا بعملية البحث الاستقرائي الناقص لأننا نتطرقنا إلى عملية مسح جزء من عينة الدراسة عن طريق استمارة الاستبيان . أما الجانب النظري اعتمد على عملية الإطلاع على العديد من المصادر والمراجع من الكتب والمجلات والمواقع الالكترونية حتى توصلنا إلى المطلوب في هذا البحث.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:-

- 1- العمل على ترشيد العملاء في التعامل مع المصارف الإسلامية .
- 2- وضع الخطط المناسبة في كيفية تفادي المخاطر الناتجة عن التعامل مع المصارف الإسلامية .
- 3- إضافة شيء من المعرفة عن كيفية التعامل مع المصارف الإسلامية .
- 4- معرفة مدى زيادة الاهتمام والاستثمار ووضع نظام للمعلومات والتقييم .
- 5- المساعدة في معرفة مشاكل المجتمع الاقتصادي وكيفية التعامل معها .
- 6- تقديم بعض التوصيات والمقترحات التي تفيد في عملية تفادي المخاطر في المصارف الإسلامية .

تعريف المصارف الإسلامية:

هي مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل، ويحقق عدالة التوزيع، ويضع المال في المسار الإسلامي⁽¹⁾.

أهداف المصارف الإسلامية: تتلخص أهداف المصارف الإسلامية في تحقيق الربح والأمان و تحقيق النمو و تحرير المجتمع من الربا (نظام الفائدة) و المساهمة في حل مشكلات المجتمع:

وظائف المصارف الإسلامية* حشد الموارد وتعبئة مدخرات المجتمع* توظيف الموارد وتنميتها:* تقديم الخدمات المصرفية:⁽²⁾.

أنواع المصارف الإسلامية* المصارف الدولية.* المصارف الحكومية (ذات الأهداف المحددة)*. المصارف الخاصة.⁽³⁾.

الرقابة على المصارف الإسلامية والفرق بين المصارف الإسلامية والتجارية

أولاً: الرقابة الإدارية⁽⁴⁾: و تتمثل في التنظيم الإداري و نظام الضبط الداخلي

ثانياً: الرقابة المحاسبية تتمثل في النظام المحاسبي و نظام التكاليف:⁽⁵⁾.

ثالثاً: الرقابة الخارجية: مراقبي الحسابات وأجهزة الدولة المتخصصة بالرقابة المالية والوزارات المالية والاقتصادية والمصرف المركزي:⁽⁶⁾.

رابعاً: الرقابة الشرعية:

(1) د. عبد الرزاق رحيم الهيثي، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان .الأردن، 1998، ص: 174.

(2) جمال وآخرون، اتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، 2002، ص: 89.

(3) د. بشير محمد، مذكرات في النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، سنة 2002، ص92-

(4) أ. منصور علي الهوشم، محاسبة المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، دمشق، سنة 2003م، ص242.

(5) د. وليد خالد الشايجي، صكوك الاستثمار الشرعية، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية الإسلامية، غرفة تجارة وصناعة دبي،، المجلد الثالث، 2005م، ص912.

(6) أحمد بن حمد الخليل، الأسهم والسندات وأحكامها، الطبعة الأولى، دار بن الجوزي للنشر والتوزيع، الدمام، السعودية، 2003م، ص10-22.

أنواع المخاطر المصرفية:

المخاطر المالية:

1- **مخاطر الائتمان:** وترتبط بالطرف الآخر (العميل) والوفاء بالتزاماته في موعدها، وقد يكون عدم وفاء العميل (المدين) بالتزاماته تجاه المصرف في موعدها. (7).

2- **مخاطر السيولة:** وهي تنتج من عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل، أو للإبقاء بالتزامات المصرف في حينها، وقد تنتج عن سوء إدارة السيولة في المصرف وعن صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة. ومخاطر السيولة قد تكون أكثر شدة في المصارف الإسلامية نظراً لطبيعة المصارف الإسلامية ولأسباب منها:

- إن المصارف الإسلامية لا تستطيع الاقتراض بفائدة لتغطية احتياجاتها للسيولة عند الضرورة.

- المصارف الإسلامية لا تستطيع بيع الديون مبدئياً إلا بقيمتها الاسمية.

- لا تقوم المصارف المركزية بدور المقرض الأخير للمصارف الإسلامية كما هو الحال بالنسبة للمصارف التقليدية.

- معظم الودائع في المصارف الإسلامية هي ودائع في الحسابات الجارية، وتعتبر قرضاً حسناً من المودع للمصرف (8).

3- **مخاطر سعر الفائدة في المصارف الربوية:** مخاطر سعر الفائدة يواجهه في الأساس المصارف التقليدية التي تعتمد على الفائدة ومعدلاتها في تعاملاتها، وتنتج هذه المخاطر نتيجة اختلاف سعر الفائدة خلال مدة القرض اقتراضاً أو إقراضاً، مما يؤدي إلى خسائر ناجمة عن الاقتراض بسعر أعلى من السعر الذي تم الاقتراض به. (9).

4- **مخاطر السوق:** يمكن تحديد ملامح مخاطر السوق بما يلي

(7) د. محمود حسن صوان ، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي- دراسة مصرفية تحليلية مع ملحق بالفتاوى الشرعية-، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2008، ص: 93.

(8) أبو زيد محمد عبد المنعم، المخاطر التي تواجه الاستثمارات في المؤسسات المصرفية الإسلامية، بحث في كتاب الوقائع - دور المؤسسات المصرفية الإسلامية، ج2، ص: 628 - 634 .

(9) أحمد بن حمد الخليل، الأسهم والسندات وأحكامها، المرجع السابق، ص: 30 . 35

- **مخاطر أسعار السلع:** وتظهر تأثيراتها واضحة في المنتجات الإسلامية المختلفة، حيث أن المصرف هو مالك السلعة في فترات مختلفة، فقد يحتفظ المصرف بمخزون من السلع بقصد البيع، أو كنتيجة لدخوله في عقد استصناع أو عقد سلم.

- **مخاطر أسعار الأسهم:** حين يكون المصرف مالكاً للأسهم وتنخفض أسعارها، أو تكون الأسهم ضماناً لديه، فتنخفض قيمة الضمان التي لديه مقابل تسهيلات أو تمويل ممنوع لعملائه.

- **مخاطر أسعار الصرف:** والمقصود اختلاف أسعار صرف العملات المختلفة، والجدير بالذكر أن هذه المخاطر قد تكون متعلقة بأسباب أو ظروف عامة، كانخفاض في غالبية الأسهم في بلد معين، أو ارتفاع صرف عملة معينة مقابل معظم العملات الأخرى

مخاطر التشغيل: وهي المخاطر التي يكون مصدرها الأخطاء البشرية، أو المهنية، أو الناجمة عن التقنية أو الأنظمة المستخدمة، أو القصور في أي منها، أو التي تنجم عن الحوادث الداخلية في المصرف.

- مخاطر ناجمة عن أخطاء بشرية للموظفين، وقد تكون غير مقصودة، ولكن نتيجة الإهمال أو عدم الخبرة، تتعرض المصارف الإسلامية لهذا النوع من المخاطر نتيجة لواقع نقص الكوادر.

- المخاطر الناتجة عن الجرائم الإلكترونية، وخاصة بعد التوسع في استخدام التقنيات المختلفة في المعاملات المصرفية، وتشمل بطاقات الائتمان.

المخاطر القانونية: وتتجم المخاطر القانونية من عدة احتمالات منها:

- المخاطر الناجمة عن أخطاء في العقود، أو المستندات، أو التوثيق.

- المخاطر الناجمة عن عدم فعالية النظام القضائي في بلد ما أو فساده.

- المخاطر الناجمة عن التأخر باتخاذ بعض الإجراءات القانونية في مواعيدها الملزمة.

المخاطر السياسية: وخاصة في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد، أو ما يسمى بالعملة الناتجة عن سيطرة إمبراطورية منفردة تقريباً على العالم وعلى المنظمات الدولية، ومن ذلك القرارات الصادرة عن بعض الدول الكبرى⁽¹⁰⁾.

(10) طارق الله خان أحمد، إدارة المخاطر، تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2003، ص: 27.

إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية

**** المتطلبات الضرورية لإدارة المخاطر:** هناك متطلبات ضرورية في أي مؤسسة مصرفية وخاصة الإسلامية منها أن تكون متوفرة حتى يمكنها من الإدارة الجيدة للمخاطر وهي:

1. **وضوح محتوى إدارة المخاطر:** إن حسن إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية على أنه نظام شامل وتشارك فيه جميع المستويات الإدارية بالبنك ويشمل المرور بأربع مراحل أساسية

أ. تعريف المخاطر التي يتعرض لها نشاط الصيرفة الإسلامية.

ب. القدرة على قياس المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.

ج. اختيار المخاطر التي يرغب المصرف في التعرض لها، والتي يمكن لرأس المال تحملها.

د. مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تخفيض انعكاسات المخاطر.

2. **توظيف الكفاءات المؤهلة والمؤمنة برسالة المصرف الإسلامي:** قد لا يولي بعض القائمين على المصارف الإسلامية إلى هذا العنصر أهمية كبيرة وتكتفي بتوظيف عاملين قد يحملون مؤهلات ولكنها غير مؤمنة برسالة المصرف الإسلامي وليست متحمسة لإنجاحه، وهو ما يضعف الاكتشاف المبكر للمخاطر وبالتالي التحوط ضدها أيضاً بوسائل شرعية مما يخلق انسجاماً بين العاملين بالمصرف ورسالته ويخلق تقاليد متميزة عن البنوك التقليدية في جذب أصحاب الودائع، كما أن التوظيف يجب أن يخضع لمعايير الكفاءة ويمر بمراحل الاكتساب للكفاءات ثم تقويتها بالتدريب والتكوين وأخيراً يجب المحافظة عليها بالتحفيز⁽¹¹⁾..

3. **إنشاء إدارة مستقلة لإدارة المخاطر:** فرض تطوراً للنشاط المصرفي توفير إدارة مستقلة لإدارة المخاطر مستقلة عن الإدارات الأخرى للتعرف المبكر على مصادر المخاطر وتوقع حدوثها للاحتياط وتحديد حجم تأثيرها والتخطيط المسبق للسيطرة عليها وبوجود إدارة مدربة في هذا المجال سيقوي من فعاليتها، كما يجب أن تتوفر لديه المعلومات بشكل دائم. ونشير في هذا الصدد أن حسن إدارة المخاطر بالبنوك يستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية التالية:

(11) د. عبدالمجيد جاسم الشرع، إدارة البنوك التجارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص: 5 . 20.

أ. أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى "لجنة إدارة المخاطر" تهتم بإعداد السياسة العامة، أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.

ب. تعيين "مسئول مخاطر" لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي.

ج. وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة.

د. تقييم أصول كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاط والربحية.

هـ. استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.

و. ضرورة وجود وحدة مراجعة داخلية مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة وتقوم بالمراجعة لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر (12).

4. بناء العلاقة الشرعية مع المصارف المركزية: لا تستطيع أن تستفيد المصارف الإسلامية من وظيفة المقرض الأخير التقليدية للمصرف المركزي لأنه لا يفرق بين عمل المصارف الإسلامية وغيرها وهذا يجعلها في رواق غير متكافئ مع نظيرتها البنوك التقليدية في حالة تعرضها لعجز في السيولة، ولهذا يجب أن تعمل المصارف الإسلامية جاهدة لإيجاد مخرج لهذه الوضعية وإيجاد بديل جديد شرعي حتى تتمكن المصارف المركزية من مساعدتها لتوفير السيولة عند الحاجة.

**** أدوات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية **:**

1. تنوع الائتمان والاستثمار: من بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنوع على مستوى المرابحة وعلى مستوى محفظة الاستثمار.

وفيما يلي نتناول تنوع مخاطر الائتمان ونظرية ماركوتز ثم تنوع الاستثمار:

أ. تنوع مخاطر الائتمان ونظرية ماركوتز:

تعد فكر تنوع المخاطر أهم وسيلة تأخذ بها إدارة الائتمان وتقوم فكرة التنوع على:

(12) طارق الله، خان وحبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 28.

1- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء.

2- تحليل المحفظة وفق آجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة).

3- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير).

4- تحليل المحفظة وفق نوع العملات الممنوح بها التسهيلات (بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية رئيسية معينة)⁽¹³⁾. فالتنوع في معناه البسيط هو تطبيق للمثل القائل "لا تضع كل ما تملك من بيض في سلة واحدة" وعلى هذا التصور كانت نظرية هاري ماركوتز الذي قدم التصورات التالية:

5- في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وسالب ببعضها البعض وكان عائد الاستثمار (أ) أكبر من عائد الاستثمار (ب) "أي أم معامل ارتباط:

فالتنوع في هذه الحالة يترتب عليه القضاء على الخطر نهائياً إلا أنه غير ممكن عملياً في حالة عدم ارتباط المشروعات الاستثمارية "أي أن معامل ارتباط = 0" فإن التنوع في هذه الحالة يؤدي إلى التخفيض من درجة المخاطر بشكل كبير.

6- أما في حالة القيام بمشروعات استثمارية ذات ارتباط كامل وموجب "أي أن معامل ارتباط +1" فالتنوع في هذه الحالة لا يترتب عليه أي تخفيض للخطر. وبذلك انعكست نظرية التنوع على القرار الائتماني للبنك والذي يحدد على أساسه مدى الميل إلى المخاطر، ولأجل ضمان تحقيق العائد وتجنب المخاطر على إدارة المراجعة الأخذ بمنهج التنوع ونظرية المحفظة لماركوتز حيث يسمح ذلك بالتحوط ضد المخاطر المحتملة بتخفيضها الحد منها إلى أدنى مستوى ممكن وكلما كان التنوع كبيراً كلما قلت المخاطر.

ب. تنوع محفظة الاستثمار: إلى جانب تنوع مخاطر الائتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنوع محفظتها الاستثمارية وهو ما يعرف بأسلوب "التنوع البسيط" ويتمحور تصور ماركوتز في تنوع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين:

(13) أشرف محمود دواية، مشكلات التعامل مع البنوك الإسلامية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

الأول: معدل العائد على الأصول.

الثاني: التغير المتوقع على هذا استناداً إلى مقياس الانحراف المعياري للعائد⁽¹⁴⁾. ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لا وجود لعلاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تتحدد مستوى مخاطر أقل نسبياً مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة. فظرياً التنويع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفؤة بمدلول العائد والمخاطر، ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر فمخاطر استثمار معين تتخفف وتقل كلما زاد تنويع محفظة الاستثمار.

2. وضع نظام للمعلومات والتقييم:

قبل منح المصرف الأموال في عملية المرابحة يلجأ إلى الاستعلام والتحري بكل الطرق والوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية والمالية ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقاً للشروط المتفق عليها، ومن أهم مصادر الحصول على المعلومات نذكر:

1- إجراء مقابلة مع طالب الأموال: إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته وسمعته ومدى صدقه في المعلومات المقدمة عن ووضعية المؤسسة ونشاطها ومركزها التنافسي وخططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة وتعاملاتها المالية وهو ما يساعد مسئول إدارة المرابحة على تقييم ومعرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الأموال الممنوحة.

2- المصادر الداخلية من البنك: يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصاً إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك، وتتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال:

3- الحسابات المصرفية للعميل: التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائناً أو مديناً والتي تحدد طبيعة علاقته العملية مع البنك.

الوضعية المالية للعميل وسجل الشيكات المسحوبة عليه. التزام العميل بشروط العقد وكفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها

(¹⁴) () أشرف محمود دوابة ، مرجع سبق ذكره.

أ / المصادر الخارجية للمعلومات:

ب / تحليل القوائم المالية:

3. تخطيط احتياطات ومخصصات لمواجهة المخاطر:

4. التأمين التكافلي (15).

5. الضمانات والرهنات:

المعالجة الإسلامية للخطر والمخاطر في المعاملات وبصفة خاصة المصرفية. من خلال الضمانات الشرعية، وذلك على النحو التالي:

1. اختيار العميل المناسب:

2. العيوب ودفعه ضماناً للجديّة:

3. درجة الضمان: (16) ..

6. اشتراط صاحب المال على المضارب (17).

7. تطوع المضارب بالتعويض عن الخسارة:

8. معالجة المخاطر التعاقدية:

(15) أشرف محمود دواية ، مرجع سبق ذكره.

(16) أحمد سليمان خصاونة، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة: استراتيجية مواجهتها، الأردن، عالم الكتب الحديثة، 2008، ص68.

(17) أحمد سليمان خصاونة، مرجع سبق ذكره، ص69.

الجانب العملي

عرض نتائج الدراسة حول مصادر مخاطر التعامل مع المصارف الإسلامية و كيفية تفاديها من وجهة نظر العميل.

وصف العينة : يتكون مجتمع الدراسة من عملاء المصارف الليبية حيث وزعا الاستبيان على جميع أفراد العينة و عددهم 30 عميل ، وذلك بإتباع طريق الاتصال المباشر للإجابة على الاستبيان و توضيح أي استفسار متعلق بالأسئلة المدرجة به لضمان الإجابة على جميع الأسئلة الموجودة في هذا الاستبيان، وبعد ذلك تم تدقيق الإجابات للتأكد من ترابطها و عدم وجود تناقض فيها و تم إدخالها و تبويب البيانات باستخدام برمجة SPSS. و إيجاد بعض النسب و اختبار T لمعرفة ما إذا كان هناك علاقة معنوية حول مصادر مخاطر التعامل مع المصارف الإسلامية و كيفية تفاديها من وجهة نظر العميل و سيتم عرض نتائج الدراسة و الملخص الخاص بهذه النتائج لاحقاً.

اختبار صدق و ثبات أداة الدراسة:

من الشروط الواجب توفرها في أداة البحث أن تكون صادقة حيث يعتبر الصدق من المقومات المهمة التي ينبغي أن يتسم بها الاستبيان و يعد صادقا عندما يقبس ما وضع لقياسه، أي أن الصدق هو أن تؤدي أداة البحث إلى الكشف عن الظواهر و السمات التي يجري من أجلها البحث، وبناء على ذلك و بعد إعداد الاستبيان بصورته الأولية تم استخدام الصدق الظاهري للتأكد من صلاحية الفقرات بعرض هذا الاستبيان على مجموعة من المحكمين.

و اختبار ألفا كرونباخ للصدق و الثبات من الاختبارات الإحصائية المهمة لتحليل بيانات الاستبيان و للقيام بأي تحليل لبيانات الاستبيان يجب إجراء اختبار ألفا كرونباخ و هو اختبار يبين مدى مصداقية إجابات مفردات العينة على أسئلة الاستبيان.

و معامل ألفا تكون قيمته من (0 إلى 1) و يبين مدى الارتباط بين إجابات مفردات العينة ، عندما تكون قيمة ألفا (0) فذلك يدل على عدم وجود ارتباط مطلق ما بين إجابات مفردات العينة ، أما إذا كانت قيمة معامل ألفا واحد صحيح فإن ذلك يدل على عدم وجود ارتباط تام بين إجابات مفردات العينة، و من المعروف أن اصغر قيمة مقبولة لمعامل ألفا هي 0.60 و أفضل قيمة تتراوح بين (0.70 إلى 0.80) و كلما زادت القيمة عن 0.80 كان ذلك أفضل ، وفي حين ما إذا كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ أقل من 0.60 فيتم إجراء حذف الإجابات الأقل ارتباطا و ذلك باستخدام برنامج

SPSS فيتم حذف الأسئلة ذات العلاقة و التي تؤثر في الدراسة حيث تصل قيمة معامل ألفا كرونباخ إلى 0.60 أو أكثر.

و عند تطبيق ألفا كرونباخ على الأسئلة المتعلقة بمتغيرات الدراسة كانت النتائج كما موضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (1) قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع محاور الاستبيان

ت	القسم	معامل ألفا كرونباخ
1	جميع عبارات الاستبيان	0.81

يتضح من نتائج الجدول رقم (1) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لجميع أسئلة الاستبيان حيث كانت (0.81) ، و بذلك يكون الباحثان قد تأكدا من صدق و ثبات استبيان الدراسة مما يجعلها على ثقة بصحة الاستبيان و صلاحيته لتحليل النتائج و الإجابة على أسئلة و اختبار فرضياتها.

جاءت على فرضيات الدراسة:

الفرض العدمي H_0 : أن المخاطر التي تواجه العميل في المصارف الإسلامية أثناء عمله ليس لها تأثير مباشر على العملاء مع المصارف.

الفرض البديل H_1 : أن المخاطر التي تواجه العميل في المصارف الإسلامية أثناء عمله لها تأثير مباشر على العملاء مع المصارف

جدول رقم (33) يبين قيمة اختبار ت

ت	المتوسط	الانحراف المعياري	اختبار T	Sig
1	2.1707	.28619	41.545	.000

من الجدول أعلاه رقم 33 يتضح لنا أن قيمه (Sig) تساوي 0.00 وهي قيمه اصغر من قيمة مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على رفض الفرض العدم و قبول الفرض البديل القائل أن المخاطر التي تواجه العميل في المصارف الإسلامية أثناء عمله لها تأثير مباشر على العملاء مع المصارف.

و مما سبق يمكن القول أن عينة الدراسة تميل إلى أنه يمكن تفادي مخاطر التعامل مع المصارف الإسلامية عن طريق اختيار المصرف و العميل المناسبين من حيث مركزه المالي، بعد الاستفسار

عن سمعته، ومعرفة وفاء بالتزاماته و مصداقيته في نوع الإنتاج والخدمات التي يقدمها ، لأن سمعة العملاء في الجانب الخلفي والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية مصدر أساسي لتفادي المخاطر ، و هو الحال نفسه مع الموظفين في الجانب الخلفي والالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، كما أن التحليل المالي الجيد للقوائم المالية الخاصة بالعميل تعتبر مصدر من مصادر تفادي المخاطر.

النتائج

من خلال تحليل فقرات الاستبيان توصل الباحث إلى النتائج التالية :-

- 1- مخاطر السوق لا يمكن التخلص منها ولكن يمكن التقليل منها.
- 2- عدم التركيز على نظام التجارب أثناء التعامل مع المصارف الإسلامية والعملاء يعتبر مصدر من المخاطر ويؤدي إلى ضياع المشاريع الاستثمارية.
- 3- عدم اختيار الإدارة الجيدة وضعف الرقابة الإدارية في إدارة المصرف وعدم القيام بعملية تحليل المالي يؤدي إلى الوقوع في المخاطر.
- س4- من مخاطر المربحة لا يتحمل البنك المسؤولية تجاه البضاعة سواء هلاك السلعة المشتره او أي تلف اخر.
- 5- قد يصاحب التمويل المشاركة في رأس المال المخاطر فقدان رأس المال ذاته .
- 6- مخاطر العجز عن السداد في الاستصناع من جانب المشتري ذات طبيعة خاصة تعتبر من المخاطر التي تهدد السداد.
- 7- إن مبادئ إدارة المخاطر نستجوب تعيين "مسئول مخاطر" كل نوع من الخاطر الرئيسية تكون لديه خبره كافية في المجال البنكي.

التوصيات

- 1- يجب التركيز على نظام التجارب أثناء التعامل مع المصرف والعملاء بمعنى التجارب السابقة مع العميل من حيث السمعة والسداد.

2- يجب اختيار الإدارة المثلى ويجب وضع جهاز رقابي جيد في إدارة المصرف لتقادي الوقوع في المخاطر.

3- يجب الاعتماد على التحليل المالي الجيد والمناسب ووضع الدراسات اللازمة من أجل تقادي المخاطر التي تهدد العملاء الآخرين.

4- التأكد من الجانب الخلفي للعميل والتزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية وكذلك الموظفين العاملين بالمصرف.

5- يجب أن تكون هناك دراسات لجدوة الاقتصادية الخاصة بالمشاريع المقترحة بحيث يتم الاستفادة منها في المجتمع والعملاء ووضع الدراسات اللازمة لتقادي المخاطر أثناء التعامل.

6- يجب العمل على اختيار العملاء من ذوي الخبرة والمصداقية في السوق بحيث يتم الاستثمار بصورة جيدة في المجتمع الإسلامي

1. قائمة المراجع.

: الكتب:

1- أحمد، طارق الله خان، إدارة المخاطر، تحليل القضايا في الصناعة المالية الإسلامية، جدة، البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، 2003م.

2- النجار، احمد، مبادئ الإدارة العامة، شركة سيرنيت، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1993م.

3- الهيثي، عبدالرزاق عبدالرحيم، النقود والمصارف، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998م.

4- الشرع، عبدالرحيم جاسم، إدارة البنوك التجارية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 203م.

5- الشرع، مجيد جاسم، المحاسبة في المنظمات والمصارف الإسلامية، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008م.

6- جمال وآخرون، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2002م.

7- خصاونة، أحمد سليمان، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل، تحديات العولمة، استراتيجيات مواجهتها، الأردن، عالم الكتب الحديثة، 2008م.

8- البهولي، منصور بن يونس بن إدريس، محاسبة المصارف وشركات التأمين، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1997م.

9- الخليل، احمد بن حمد، الأسهم والسندات وأحكامها، الطبعة الأولى، دار بن الجوازي للنشر والتوزيع، الدمام، السعودية، 2003م.

10- الأخرس، عطاق، وآخرون، محاسبة البنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2002م.

11- الهواشم، منصور علي، محاسبة المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، دمشق، 2003م.

12- رشيد، أحمد محمود، إدارة الأعمال المصرفية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001م.

13- دبير، كامل آل شبيب، إدارة البنوك والعلومة، الطبعة الأولى، عمان، دار المناهج، السامرائي، سعيد عبود، 1980م، ط1، بغداد، مطبعة المعارف، 2004م.

14- سمحاني، حسين محمود، حركة البنوك الإسلامية.

15- سويلم، محمد، المصارف الإسلامية أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية.

16- الأشقر، محمد سليمان، بيع الرمانحة كما تجرته البنوك الإسلامية، بدون طبعة.

17- الصاوين، محمد صلاح، مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية وكيفية علاجها في الإسلام.

18- القضاة، زكريا محمد الفالح، السلم والمضاربة من عوامل التيسير في الشريعة الإسلامية، الطبعة الأولى، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1989م.

19- الوادي، محمود حسين، وآخرون، المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية، الطبعة الثانية، دار المسيرة لنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008م.

20- الخاقاني، نوري عبدالرسول، المصرفية الإسلامية.

21- سراج، محمد احمد، النظام المصرفي الإسلامي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، موصر، 1989م.

22- كراجة، عبدالحليم محمود، محاسبة البنوك، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000م.

23- صوان، محمود حسن، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008م.

رابعاً: المجلات والمؤتمرات:

1- الخياط عبدالعزيز، عقد السلم والتطبيق المصرفي، مجلات الدراسات المالية والمصرفية، المجلد2، العدد 4، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية في عمان، الأردن، 1994م.

2- تجربة بنك دبي الإسلامي في البيوع، بحث مقدم في المؤتمر الدولي للبنوك الإسلامية، صنعاء، اليمن، 1996م.

3- محمد بشير، مذكرات في النقود والمصارف والأسواق المالية، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، 2002م.

4- هاشم إسماعيل محمد، منكرات في النقود، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1976م.

5- الحجي والسيد خالد الشايجي، وعبدالله يوسف، صكوك الإستثمار الشرعية، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر للمؤسسات المالية والإسلامية، غرفة التجارة والصناعة دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، المجلد الثالث، 2005م.

6- الزحيلي وهبة مصطفى، صيغ التمويل و الاستثمار من بحوث المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر من المؤسسات المالية الإسلامية، غرفة التجارة والصناعة دبي، المجلد الثالث، الإمارات العربية المتحدة.

خامساً: المواقع الإلكترونية:

أشرف محمود دوابة، مشكلات التعامل مع البنوك الإسلامية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.isamonline.net> // live Dialogue / Arabic / browse (site consulte le:1/6/2008).

معلق صفاقس الدولي الرابع للمالية الإسلامية